

في ردوده على الأسئلة المقدمة من النائب عبدالله الكندري

الروضان: «الصناعة» تخطط لإنشاء حفرة عملاقة للمخلفات الصناعية الصلبة بعمر افتراضي 20 سنة

طرح المستندات التعاقدية للشركات الاستشارية لتصميم منطقة الشقيايا مطلع 2020

«الهيئة» وقعت عقوداً مؤقتة مع 3 شركات للتخلص من الإطارات المستهلكة في «أرحية»

استحداث وحدات معالجة للتخلص الآمن من المخلفات الصناعية الخاملة والخطرة

طارق عرابي

قال وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان إن الهيئة العامة للصناعة وضعت العديد من الخطط لتطوير عملية تدوير المخلفات الصناعية الصلبة والسائلة، كما قامت بطرح مزايدة لمحتفي معالجة هذه المخلفات. وأضاف في ردوده على الأسئلة البرلمانية المقدمة من النائب عبدالله الكندري، إن الهيئة قامت بإنشاء محطة لمعالجة المخلفات الصناعية الصلبة بمنطقة الشقيايا الصناعية ينتج منها بعض المواد التي يمكن الاستفادة منها في عملية التدوير مثل (الزيوت، ورق الكرتون، البلاستيك، المعادن والخشب)، ومحطة معالجة المخلفات الصناعية السائلة بمنطقة الوفرة والتي ينتج منها مياه معالجة نثائياً تستخدم في عملية الترحيب (ري المزروعات غير المثمرة). وأكد الروضان أن الهيئة لم تقم بتأهيل أي شركات محلية أو عالية متخصصة في مجال المخلفات، وذلك بسبب تطبيق النظام الجديد لمطرح معالجة المخلفات الصناعية الصلبة والسائلة معاً، حيث اشتمل النظام الجديد الذي تم تطبيقه لأول مرة على «النسبة المئوية» مسج المزايدتين مع بعض المشاريع والمقاولات، بمعنى أن الشركة الفائزة تحصل تكاليف جميع أعمال الدراسة البيئية والهندسية وأعمال المشاريع الإنشائية والدمية والميكانيكية والكهربائية الخاصة بالمحطين، بالإضافة إلى دفع إيجار عن طريق النسبة المئوية لصاح الهيئة دون تحمل الهيئة أي تكلفة



خالد الروضان

مالية مقابل القيام بتنفيذ تلك الأعمال، مبيناً أنه نظراً لاقرب انتهاء العقود الحالية، لم يكن هناك مجال لتأهيل شركات متخصصة خاصة في مجال المخلفات، خاصة أن أعمال المزايدة تشمل «الإدارة والتشغيل والتطوير والصيانة والاستغلال». بالمقابل، أكد الروضان أن الهيئة وقعت عقوداً تتعلق بإدارة وتشغيل وتطوير وصيانة واستغلال محطة معالجة المخلفات الصناعية السائلة بمنطقة الوفرة بتاريخ 23 أغسطس 2015، بالإضافة إلى طرح مزايدة للترخيص بإدارة وتشغيل وتطوير وصيانة واستغلال محطتي معالجة المخلفات الصناعية الصلبة بمنطقة الشقيايا والسائلة بمنطقة الوفرة بتاريخ 31 مارس 2019، وذلك بعد أخذ الموافقات اللازمة من (وزارة المالية وإدارة الفتوى والتشريع). فيما تمت مخاطبة الهيئة

كمية المخلفات الصناعية الصلبة الخاملة بلغت نحو 139,455 طناً، والخطرة 364,315 طناً، فيما بلغت كمية المخلفات الصناعية السائلة نحو 1,5 مليار غالون، بينما يتم تخزين المخلفات الصلبة في الساحات المخصصة للمخلفات المؤقتة ومن ثم معالجتها ورمدها، وتخزين المياه الناتجة عن المعالجة في خزانات داخل محطة المخلفات السائلة.

تطوير إدارة المخلفات

أما فيما يتعلق بخطة الهيئة لتطوير آلية إدارة المخلفات في جميع المناطق التابعة لها، فذكر أن الهيئة قامت باستحداث وحدات معالجة للتخلص الآمن من المخلفات الصناعية الخاملة والخطرة بأنواع وحدات المعالجة، وإنشاء خطوط فرز للمخلفات للاستفادة من عملية التدوير، فيما بادرت الهيئة بتشكيل لجنة لتأهيل شركات نقل المخلفات الصناعية السائلة برئاستها تضم في عضويتها ممثلين عن الجهات الحكومية المعنية، وذلك فور صدور القرار رقم 6 لسنة 2017 الخاص باللائحة التنفيذية لإدارة النفايات الخطرة والطبية والبلدية الصلبة والحماة الصادر عن الهيئة العامة للبيئة بتاريخ 29 مايو 2017.

موانع تدوير المخلفات

وفي رد على سؤال يتعلق بخطة الهيئة لإنشاء مصانع تدوير المخلفات والمواقع المقرر توطئتها والجدول الزمني لذلك، أوضح الروضان أنه بناء على قرار المجلس البلدي المتخذ بتاريخ 8 فبراير 2016، والقاضي بإعادة تخصيص منطقة الشقيايا لإعادة تدوير النفايات للهيئة العامة للبيئة بتاريخ 29 مايو 2017.

كمية المخلفات

وحول كمية المخلفات الناتجة عن المناطق الصناعية والحرفية وراكيل الرمال ومناطق التخزين التابعة للهيئة خلال الفترة من 2015 إلى 2019، أفاد الروضان بأن المعد لهذا الغرض والمرفق بهذا القرار - ويلزم المرخص بهذا القرار - وتحديد مكان المستودع - وعدم فتح أو غلق المخازن إلا بحضور ممثل وزارة التجارة والصناعة، ويغلق المخزن بقليلين مفاتيح أحدهما من ممثل الوزارة طوال مدة عملية تثبيت اسم بلد المنشأ المرخص بها وحتى تمام الانتهاء منها. ويرفق بطلب الترخيص المستندات التالية:

- 1- كتاب موجه للوزارة، تعبئة نموذج تعهد الوزارة.
- 2- صورة الترخيص التجاري للشركة/ المؤسسة والفروع (سارية المفعول).
- 3- اعتماد التوقيع.
- 4- شهادة قيد الوكالة.
- 5- مستندات البضاعة (فواتير البضاعة - البيان الجمركي - شهادة المنشأ - حصر الكمية المراد تثبيت اسم بلد المنشأ عليها - عينات من البضاعة).
- 6- شهادة المرخص له مقابل الإشراف والمتابعة مبلغاً



المدة المحددة جمركياً. - في حال الترخيص للمستودع بإنهاء إجراءات تثبيت اسم بلد المنشأ على مفردات البضائع الواردة وفقاً لشهادة المنشأ المقدمة عنها بمستودعات المستودع الخاصة خارج الدائرة الجمركية (الميناء) يتعين على ترخيص بذلك من وزارة التجارة والصناعة بموجب طلب على النموذج

أصدر وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان قراراً وزارياً يقضي بحظر استيراد أو تداول أو بيع أي بضائع أو سلع غير مصحوبة بشهادات المنشأ الدالة على مصدرها إنتاجاً أو استيراداً، ويشترط في شهادات بلد المنشأ أن تكون معتمدة من غرفة التجارة ببلد المنشأ ومصداقاً عليها من الجهات المختصة بها والقنصلية الكويتية بها. وسيتم العمل في تطبيق أحكام المادة الأولى في شأن البضائع والسلع الواردة مصحوبة بشهادات بلد المنشأ بالشروط المشار إليها في تلك المادة ولا تحمل مفرداتها اسم بلد المنشأ فضلاً عن التعليمات الجمركية الصادرة بقرار مدير عام الجمارك رقم 78 لسنة 2004 المشار إليها - بالضوابط والأحكام التالية: - يتعين على الإدارة الجمركية إخطار وزارة التجارة والصناعة وإدارة قمع الغش التجاري -

مناخ السوق



هل ستكتب بأسهم البورصة؟

@boumeriee
a.boumerhi@alanba.com.kw

زاد الاعتماد على التكنولوجيا والتداول الالكتروني، قلت المصاريف وارتفعت الإيرادات، وهي اتجاهات تعمل عليها البورصة.

وتاريخياً، دائما الاكتتاب في أسهم شركات بنموذج عمل مستدام وواضح، مثل البورصة، يكون مكسباً لحملة الأسهم، فهي شركة تعمل وحدها في السوق، واحتمالات أن يظهر منافس لها صعب، (كان تتفق مجموعة مستثمرين لتأسيس بورصة ثانية)، كما من الصعب توقع أن يهجر السوق كل المستثمرين المحليين إلى بورصات عالمية، لأن المستثمر المحلي يستثمر دائماً ببورصته لأنه يفهمها ويشعر بالأطمئنان بأن أمواله موضوعة بقره في أسهم يعرفها ويعرف ملاكها وتاريخها جيداً. وعلى العكس تماماً، هناك مستثمرون عالميون كثير دخلوا البورصة الكويتية في السنتين الأخيرتين.

ويقترح أن يتم ادراج شركة البورصة في وقت لاحق في البورصة نفسها، بشكل يسمح للمواطنين الذين اكتتبوا في هذه الشركة في تداولوا أسهمهم يبيعوا وشراء في منصة التداول. وسيكون التقييم مبنياً على حجم الأرباح المحققة في الشركة عند الإدراج أو القيمة المستقبلية المتوقعة له، ولكل أن يضع عرضه وطلبه ليستقر السعر. وربما تذهب إدارة البورصة الجديدة، وهم مستثمرون من القطاع الخاص، في اتجاهات تصنع ثروة غير متوقعة لحملة الأسهم، كأن يدرجوا الشركة في سوق عالمي، أو أن يؤسسوا بورصات أصغر تابعة مثل بورصة للشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا، على غرار بورصة «ناسداك» التي أسست بهذه الطريقة في السبعينيات، فيجمعوا فيها الشركات التكنولوجية الخليجية والعربية، لتصبح هدفاً للشركات العالمية التي تريد دخول أسواق الخليج والعالم العربي. وهناك احتمالات أن يتم الاستحواذ على البورصة الكويتية من قبل بورصة عالمية أو إقليمية، وهو أمر يفتح آفاقاً أكبر لمستقبل هذه البورصة والمساهمين فيها.

أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية أنها ستطرح 50% من رأسمال شركة بورصة الكويت أمام المواطنين الكويتيين للاكتتاب العام بسعر 100 فلس للسهم الواحد اعتباراً من الشهر المقبل. هذا يعني أن الحكومة الكويتية قررت أن تباع نصف شركة البورصة للمواطنين، بعد أن باعت قبل ذلك 44% من الشركة نفسها في مزاد علني، فاز فيه تحالف تقوده شركة الاستثمارات الوطنية، وستحتفظ الحكومة بنسبة 6% فقط من هذا المرفق العام، وهو مؤشر جيد على أن الحكومة بدأت تتخلى عن احتفاظها بأصول كانت تعتبر سابقاً سيادية.

وشركة البورصة الكويتية هي كأي شركة أخرى في السوق، لديها زبائن، وهم الشركات المدرجة فيها، وهي تتقاضى منهم رسوماً سنوية على الادراج، كما تحقق إيرادات من صفقات يجريها المستثمرون الأفراد والشركات عندما يبيعون ويشترون الأسهم، ولديها مصادر دخل أخرى من شركات واسطة وبنوك وتأمين تستأجر مساحات في مبنى البورصة لبيع منتجات وخدمات وحتى الكافيتريا. لذا فإن نموذج عملها بسيط على عكس ما يتوقع كثيرون، وهو مضمون الإيرادات، طالما أن الشركات الكويتية ستستمر في الادراج فيها، وطالما أن البني سيدر عليها عوائد من الاجارات، وطالما هناك منتجات جديدة يمكنها أن تحقق منها عوائد. وكلما زاد الناس من استثماراتهم وصفقاتهم في بيع وشراء الأسهم، زادت إيرادات البورصة، وكلما كانت هناك فرص أكبر لتحقيق ارباح أكثر. وفي هذه السنة زاد متوسط السيولة المتداولة في شركة البورصة إلى الضعف ليقارب 30 مليون دينار مقارنة مع السنة الماضية، وهو مؤشر جيد على أن هناك صفقات أكثر، وبالتالي إيرادات أكبر.

يبقى أن تتحكم البورصة في مصاريفها، فكلما قلت المصاريف ارتفعت إيراداتها، وأصبح الاستثمار فيها، أي الاكتتاب المرتقب، مجدياً. وكلما

«صندوق النقد»: الاقتصاد العالمي بعيد عن الركود

رويتزن: قال مسؤول بصندوق النقد الدولي لـ«رويترز» إن التوترات التجارية تؤثر على النمو في أرجاء العالم لكن صندوق النقد «بعيد» عن توقع ركود عالمي. وتحدث المسؤول بينما يستعد صندوق النقد لإصدار توقعات اقتصادية جديدة الشهر المقبل.

وأضاف المسؤول، وهو على دراية بعملية إعداد التوقعات إن «التوترات التجارية تؤثر على النمو، لكننا فعلاً لا نرى ركوداً في التنبؤات الأساسية الحالية. واعتقد أننا بعيدون عن ذلك...» وتابع المسؤول - الذي ليس مخولاً بالحديث علناً - «في حين أن نشاط قطاع

التصنيع ضعيف إلا أننا نرى أيضاً مرونة في قطاع الخدمات كما أن ثقة المستهلكين متماسكة. السؤال هو إلى متى يمكن أن تستمر تلك المرونة.. نحن نراقب بعناية كل المؤشرات...» وذكر صندوق النقد الخميس الماضي أن الرسوم الجمركية التي فرضتها أو هدتها بها الولايات المتحدة والصين قد تقطعت 0,8% من الناتج الاقتصادي العالمي في 2020 وتثير خسائر في الأعوام القادمة. ويصدر صندوق النقد توقعات اقتصادية مرتين في العام لتتزامن مع اجتماعاته الربيع والخريف وتشمل توقعات الناتج المحلي الإجمالي العالمي للسنة الحالية والسنة التالية.

«أوف أميركا»: 17 مليار دولار جذبتها صناديق الأسهم الأميركية الأسبوع الماضي

ومع إجراءات لتيسير السياسة النقدية وإشارات إيجابية من كل من الولايات المتحدة والصين بشأن التجارة، تحول المستثمرون من الملاذات الآمنة إلى شراء الأسهم. ووفقاً لتقرير البنك الذي استند إلى بيانات «إي.بي.إف.آر.»، فإن صناديق صناديق الاستثمار السيادية شهدت نزوح ما يزيد على 6 مليارات دولار في الأسبوع المنتهي في 11 سبتمبر. وتدفق ما يصل إلى 14,4 مليار دولار إلى أسواق الأسهم في واحد من أضعف التدفقات إلى هذا القطاع منذ مارس 2013. ومع ذلك، واصل المستثمرون النأي بأنفسهم عن الأسهم الأوروبية وسحبوا منها 400 مليون دولار.

رويتزن: قال بنك أوف أميركا ميريل لينش إن صناديق الأسهم الأميركية اجتذبت 17,1 مليار دولار الأسبوع الماضي لتسحب أموالاً من المسندات الأميركية مع تحول المستثمرين إلى الأصول العالية المخاطر وسط آمال بعودة في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتخفيضات للفائدة من بنوك مركزية. وخفض البنك المركزي الأوروبي الخميس أسعار الفائدة إلى مستوى قياسي منخفض وتعهد بشراء سندات لأجل غير مسمى، وهو ما دفع الأسهم الأوروبية للصعود. ومن المتوقع أن يخفض مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس على الأقل الأسبوع القادم.

تريليون دولار عجز ميزانية أميركا

وقالت وزارة الخزانة إن الإنفاق الاتحادي في أغسطس الماضي بلغ 428 مليار دولار بانخفاض 1٪ مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي، بينما بلغت الإيرادات 228 مليار دولار بزيادة قدرها 4٪ مقارنة مع أغسطس 2018. ويبلغ إجمالي العجز في الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية 1,067 تريليون دولار مقارنة مع عجز قدره 898 مليار دولار في الفترة نفسها من السنة المالية السابقة.

رويتزن: أظهرت بيانات نشرتها وزارة الخزانة أن الحكومة الأميركية سجلت عجزاً في الميزانية بلغ 200 مليار دولار في أغسطس، ليتخطى إجمالي العجز في الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية 2019 حاجز تريليون دولار. وكان محللون استطلعت رويترز آراءهم قد توقعوا عجزاً قدره 195 مليار دولار لشهر أغسطس الماضي، وبدأت السنة المالية 2019 في أول أكتوبر الماضي.

.. وتلغى 9 أنشطة وتعديل 8 للدليل الموحد للتصنيف الخليجي

الاعمال في مجال العلوم والابتكار والحيوية وحاضنات الاعمال في المجال الصحي والطبي وحاضنات الاعمال في المجال القانوني وحاضنات الاعمال في مجال المشاريع الاجتماعية غير الربحية وحاضنات الاعمال في المجال الخدمي والتسويقي وحاضنات الاعمال في المجال التجاري وحاضنات الاعمال في المجال الإداري ومسرعات الاعمال.

الاعمال في الاتصالات والتكنولوجيا وحاضنة الاعمال في المجال الإعلامي وحاضنة الاعمال في مجال الزراعة والثروة الحيوانية وحاضنة الاعمال في مجال البيئة والطاقة المتجددة وتأجير المركبات الترفيهية لغير الامكان العامة. وأوضح ان الأنشطة اللغاة بموجب القرار الذي حمل الرقم 357 لسنة 2019 هي حاضنات الاعمال في مجال المواد الغذائية والمطاعم وحاضنات

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارات عدلت بموجبها 8 أنشطة وألغت 9 أخرى في الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقالت «التجارة» في بيان صحافي أمس، إن الأنشطة المعدلة هي حاضنة الاعمال في المجال التجاري والإداري والتسويقي وحاضنة الاعمال الحرفية وحاضنة الاعمال الصناعية وحاضنة